



التقرير الصحفي اليومي

الخميس، 24 آذار، 2016

2016/03/24

التقرير الصحفي اليومي

التسلسل	عنوان الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	التسوية في ملف التعليم خطأ استراتيجي قاتل...! *علاء الدين أبو زينة	14 أ	الغد
2.	تعديل نسب الرتب الأكاديمية في برنامج الدكتوراه (تشكيل لجان لطلب اعتماد تخصص تحريك الوسائط ورفع الطاقة الاستيعابية لتخصص هندسة العمارة في جامعة البتراء..)	أولى+18	الرأي
3.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء عريبات

التسويق في ملف التعليم خطأ استراتيجي قاتل!..



علاء الزين أبو زينة

al.zainel@alqadhed.io

كان احتجاج طلبة الجامعة الأردنية الأخير على رفع رسوم بعض البرامج، مجرد محطة فقط في سياق كامل ومتصل من أزمة التعليم في الأردن. وإذا كان ثمة شيء يمكن استخلاصه ليكون عنواناً يلخص تطور هذا السياق، فهو أن التعليم يصبح بطراد أشبه بصراع بين المواطن والدولة. وعلى نحو يخالف أي منطق طبيعي، يبدو تعليم الأبناء أشبه بعبء يجري تقاضه، كل بريد إلقاءه على كاهل الآخر.

في جانب الدولة، يبدو أن الفكرة هي: 'أيها المواطن، هذا ابك الذي أنت أحبته، وأنت ملزم بتربيته وتأهيله وتعليمه، لأن عائد استثمارك فيه سيعود إلى جيبك وليس جيبني'. وتطبيقاً لهذا التصور، تحولت كلمة التعليم في جيلنا بتسارع مذهل من الدولة إلى المواطن. على

المستوى المدرسي، تحول التعليم الذي كان مجالياً وحكومياً إلى خاص في أغلبه ومكلف للغاية على المواطن. وصاحب ذلك ما بدأ أنه إرغام على الذهاب إلى التعليم الخاص، بجعل التعليم العام طارياً في كفاءاته وتوعيته - إلا من رجم ربي! والتعليم الجامعي أيضاً، بعد أن كان نخبويًا وواعداً وشبه مجاني، تحول إلى كابوس مالي للأباء من جهة، وإلى كابوس قومي من حيث سوية مخرجاته ونوعية العقل الذي ينتجه، والحصيلة النهائية لكل ذلك لا تبدو عرضية في خلاصاتها ولا الياتها.

يفكر المواطن، نعم، هو ابني/ ابنتي وأنا ملزم بأشياءه، ومنها تعليمه. لكن الختزال فكرة البلد في العائلة الصغيرة وعزلها على هذا النحو بطوحي على مصادره كبيرة. أنا لا أرى عائداً لاستثماري في ابني: أولاً لا ابني لا أناجر فيه من الأساس، وثانياً لأنه مضطر إلى النضال بالأظافر والأسنان ليجد عملاً غالباً ما يكون عائده غير صالح نشي. وثالثاً لأن كل ابنائنا معاً هم الأردن، بما هو عليه كمجتمع وعقل وشخصية وإنتاجية وهوية وعائلة كبيرة وبيلة.

التفريط في التعليم، سواء كان ذلك بانفلات مناهجه والعلاقاتها، أو بتحميل عبئه للمواطن وخصخصته وجعله

إقطاعيات شخصية، أو بتأزيم الجامعات وتجريدها من قدرة الاحتفاظ بأساتذتها وجودة منتجها وغير ذلك - كله خطأ استراتيجي قاتل، وإذا كانت بلدان ذات موارد هائلة، مثل أميركا والصين، تنظر بقلق إلى التعليم فيها وترى أزمة، وتعتبره كل شيء، فإن الأخرى ببلد صغير محروم من الموارد الأخرى، أن يضع مسألة التعليم فوق كل شيء - على الأقل لأنه يكاد يكون مورده الوحيد.

كيفما يجب النظر مجدداً إلى التعليم هنا باعتباره بداية الحلقة ونهايتها - كما هو حاله. إنك - كدولة - تصنع تعليماً جيداً كراس مال أساسي لاستثمارك الوحيد المتاح، وشبائك المتعلم المزود بعقل معد ليكون ابتكارياً وجددياً وعملياً، هو الذي سيصنع لك العوائد بقدرته على إدارة الأزمات وإنتاج السلع المعرفية والعملية النوعية التي تجلب الملاحقياً وعلى سبيل المثال، تجرت دول قليلة الموارد بإبداع ابتائها في تقنية المعلومات والبرمجيات؛ أو بقدراتهم الابتكارية في قطاع ريادة الأعمال وصنع الحلقات الإنتاجية وتحريك الاقتصاد؛ أو تحويلهم خمول المجتمع إلى دينامية حيوية ومنفتحة على العالم والمستقبل بنبيذ المعيقات والتخلص من الأغلال التي تصنعها العقلة القبلية أو المنغلقة المدمرة تماماً في زمن المفجرين

الانتحاريين. إذا كان بالوسع جلب المنح الدولية وتدبر صيانة أو تطوير ما يُعتبر بنية تحتية، فيجب اجترار طرق لتمويل التعليم وتحديد المسؤولية عنه وصاحب الاستثمار الأساسي فيه، باعتباره ربما أهم عنصر بنية تحتية في بلد بهكذا ظروف. ولن يعود التعليم موضوع صراع بين المواطن والدولة، إذا شعر المواطن بأنه يساهم بخصته التي لا بد منها - ولا يترك ليتدبر أمره وحيداً - في تعليم الأبناء كمشروع وطني وشخصي معاً.

حتى الآن، يذهب التعليم في الأردن حثيثاً إلى منطقة الدائرة المفرغة والمخيرة. البعض يراه من زاوية أنه يصبح رجعيًا ومشجعاً للتطرف. وآخر يناضل لفهم تعقيدات الجامعات والعلاقات بين الجودة والمال ومسؤولية الحكومة أو الجامعة. وثالث يحاول أن يجد الحدود من التخصصة وإضافتها إلى التعليم والبلد. ويبدو التعليم في كل ذلك ضحية تفرق دمه بين القبائل. لكن الحقيقة الواضحة هي أن التعليم شأن استراتيجي وطني بكل معيار. وإذا كان السؤال عن صاحب الاستثمار والمعني بالتمويل والمستفيد النهائي من العوائد، فإن الجواب يبدو واضحاً.

@alzaedeen1963



تعديل نسب الرتب الأكاديمية في برامج الدكتوراه



مبنى وزارة التعليم العالي

عمان - بترا- عدل مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي نسب الرتب الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في برامج الدكتوراه لغايات الاعتماد الخاص وحساب الطاقة الاستيعابية في كل تخصص لتصبح برتبة أستاذ دكتور 50 بالمئة حدا أدنى ورتبة استاذ مشارك 50 بالمئة حدا أدنى.

واكد المجلس في بيان امس، ان قرار التعديل يعمل به وفقا لتعليمات معايير الاعتماد العام لبرامج الدراسات العليا اعتباراً من بداية العام الدراسي 2016/2017.

ووافق المجلس على استمرارية الاعتماد الخاص لتخصص (الجيولوجيا البيئية والتطبيقية/ برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) في الجامعة الاردنية، والاعتماد الخاص لتخصص (الرياضيات/ برنامج البكالوريوس) في جامعة البلقاء التطبيقية/ المركز، والاعتماد الخاص لتخصص (الفقه الحنفي/ برنامج البكالوريوس) في جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

كما وافق المجلس على تعيين الدكتور المهندس عوني محمد الخصاونة عميداً لكلية المركز الجغرافي الاردني للعلوم المساحية وتشكيل لجننتين لدراسة طلب الاعتماد الخاص لتخصص (التحريك والوسائط المتعددة / برنامج البكالوريوس) وطلب رفع الطاقة الاستيعابية لتخصص (هندسة العمارة / برنامج البكالوريوس) المقدمين من جامعة البترا.

2

التاريخ 2016/02/25

3. الوفيات

- 1- محمد جميل عواد ابورمان/أم جوزة
- 2- احمد ابراهيم محمود ابو زيتون/كفر عان
- 3- سمية كمال ارسلانكري/وادي السير
- 4- نايف سهيل الخضراء/دابوق
- 5- سامية قلاجري ياغان/وادي صقرة
- 6- «محمد امين» مسلم عيد البنوي/شارع الجاردنز
- 7- اميل يوسف ابراهيم عباسي/قاعة آل قموه
- 8- مروى مدحت عبدالجواد/ضاحية الامير راشد
- 9- عبدالله يوسف موسى القصر اوي/اربد
- 10- عمر عبدالرزاق زهران/جرش
- 11- مرثا نجيب سليم سمارنه/الزرقاء
- 12- اسماء ثابت درويش/ام اذينة

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]

